

الاستشراف في العلاقات الدولية: مقارنة منهجية

ملخص

إذا كان الاستشراف يمثل مقارنة منظمة لتحديد واستكشاف أهم التحولات في العلاقات الدولية، فإن مختلف نظريات هذا الحقل لم تتوصل إلى تحديد مكانته أو الإطار الفكري النظري الذي ينتمي إليه. وهو ما دفع المهتمين بهذا الميدان إلى الانطلاق في البحث عن الأطر المنهجية والمعرفية التي تستجيب لخصوصيات هذا الحقل وتسمح من تحقيق مآربه النظرية والعلمية. فدراسة المستقبل تمثل مقارنة شاملة ومتعددة المستوى لفهم تطور العلاقات الدولية. ومع ذلك فإن المحاولات المنهجية والنظرية في ميدان الاستشراف لم تتمكن من بروز نظرية مكتملة في هذا الميدان، الأمر الذي حتم على المهتمين بمعرفة تطورات المستقبل على الاستعانة في الكثير من الحالات بالأدوات المنهجية المستعملة في حقول علمية أخرى وذلك بالرغم من عدم ملاءمتها في بعض الأحيان لطبيعة الاستشراف. ولكن أهمية الموضوع تدفع باتجاه مواصلة البحث عن الإطار المنهجي الكفيل بتوضيح التطورات المستقبلية للظواهر الدولية.

د. حسن بوقارة
قسم العلوم السياسية
جامعة الجزائر

ارتباط وثيق بين المراحل الزمنية
هناك المختلفة لتطور الظواهر الاجتماعية،
وعليه يصبح لزاما علينا أخذ هذه العناصر بعين
الاعتبار عند دراسة ثم فهم حقيقة هذه الظواهر.
فدراسة الأحداث التاريخية التي تراكمت عبر
حقبات زمنية مختلفة لها أهمية بالغة في فهم
وتحديد معالم الحاضر وتسخير الإمكانيات
والوسائل العقلانية للتعامل مع ظواهره المتعددة
الجوانب. والحاضر لا يتم التركيز عليه فقط من
أجل مواجهة الاهتمامات الواقعية للمجتمعات
البشرية على كافة مستويات التحليل، وإنما كذلك قد
يدفع الاهتمام بالحاضر إلى محاولة تحديد
التطورات المستقبلية لظواهره وأحداثه سواء
المرئية منها أو الاحتمالية. أما دراسة المستقبل
فتهدف إلى تحديد الصور والبدائل المختلفة

Résumé

Si la Futurologie représente une tentative scientifique méthodique visant à déterminer et analyser les changements les plus importants dans les relations internationales, ses théories, néanmoins, ne sont pas parvenues à déterminer ni la place ni le cadre intellectuel et théorique auquel elle appartient. Cet état de choses a incité les chercheurs dans ce domaine à poursuivre leur quête des outils méthodologiques et intellectuels qui répondent aux exigences de ce domaine de connaissance et lui permettent la réalisation de ses aspirations scientifique et théorique.

والمحتملة لامتدادات ظواهر واهتمامات الحاضر في إطار فترات زمنية مقبلة. لذلك فدراستنا للماضي وإدراكنا له ليس حيا في الاحتماء به أو توظيفه لأظفاء شرعية معينة على السلوكات والتصرفات المرتبطة بالحاضر، وإنما لاستعماله من أجل الفهم المنطقي والموضوعي لظواهر الحاضر حتى تسهل عملية توجيهها بغية تحقيق المصالح والأهداف القومية. كما أن الحاضر لا نهتم به فقط من أجل تسجيل الصور المختلفة التي تلازم تطوره، وإنما من أجل استكشاف مختلف العراقل والعقبات التي يمكن أن تعيق التطور الطبيعي له. وأخيرا فإن المستقبل يثير اهتمام المجتمعات ليس للحلم والتمني، وإنما لكسب المعارف وتحسين أدوات التحليل الكفيلة بتحديد صورته المحتملة الوقوع (1).

وعلى هذا الأساس فإن الاستشراف أو دراسة المستقبل هي عبارة عن "طريقة" أو "منهج" متعدد المستويات والتقنيات يسمح بدراسة التطورات المختلفة لوضع أو ظاهرة معينة في فترات زمنية

مقبلة. ويستلزم ذلك أن دراسة المستقبل تسلك في غالب الأحيان سبلا مفتوحة يعتمد التفكير فيها على دراسة وتحديد خيارات وبدائل مختلفة، كما أنها شاملة ومتعددة التخصص (2). وانطلاقا من هذه الحقيقة فإن هدف هذه المحاولة سوف ينصب على معالجة المسائل التالية:

- (1) مفهوم ومكانة الاستشراف في العلاقات الدولية،
- (2) مناهج الاستشراف في العلاقات الدولية،
- (3) أدوات الاستشراف في العلاقات الدولية.

مفهوم ومكانة الاستشراف في العلاقات الدولية:

لقد تعددت العوامل والاعتبارات التي تجعل من البحث عن الأدوات المنهجية والمصطلحات الدقيقة الكفيلة باكتشاف وتحديد التحولات والتغيرات المستقبلية في العلاقات الدولية من بين الاهتمامات الرئيسية لدارسي العلاقات الدولية. ذلك أن التغير أضحى السمة الرئيسية التي تميز هذا الحقل من حقول المعرفة الإنسانية. وهذا هو السبب الذي دفع البعض إلى الاعتقاد بأن "سرعة التغير نتيجة التطور التكنولوجي أصبحت تشكل الاهتمام الرئيسي للقادة السياسيين ولعامّة الناس في كل مكان. فالتحولات التي تطرأ على الدولة القومية وعلى النظام الدولي تجعل الحاجة ملحة لتوفير معرفة علمية يمكن الاعتماد عليها لمعرفة المستقبل. وإذا كانت هذه المعرفة

L'étude du futur dans ce sens représente une approche globale à niveaux multiples qui vise à saisir l'évolution des relations internationales.

Malgré tous les efforts méthodologiques déployés par les chercheurs, la futurologie n'est pas encore en mesure de réaliser une théorie complète dans les relations internationales ce qui a d'ailleurs stimulé la démarche pluridisciplinaire qui consiste à emprunter les outils méthodologiques utilisés dans d'autres domaines de recherche, quitte à savoir qu'ils ne s'accordent pas toujours avec la nature de la futurologie.

En dépit de cette situation, l'importance du sujet encourage toujours la poursuite de la recherche dans le domaine afin de trouver le cadre méthodologique qui sera capable d'élucider les futurs développements des phénomènes internationaux.

ضرورية لتحديد طبيعة التغير ولوضع طرق وسبل التأثير في هذا التغير، فإن مشاكل التنبؤ بالمستقبل عويصة جدا " (3). لذلك فإن خطورة واستعجال المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمعات والأنظمة السياسية بمختلف أشكالها ودرجات تقدمها سوف تدفع إلى التعجيل بعملية البحث في ميدان نظرية العلاقات الدولية على وضع الأسس الفكرية والمعرفية لحقل فرعي يمكن تسميته بدراسة المستقبل أو الاستشراف. وقبل مواصلة البحث في تحديد مكانة الاستشراف بين نظريات العلاقات الدولية ينبغي القيام بمحاولة تحديد مفهوم الاستشراف من خلال ما تراكم من معرفة في هذا الميدان.

ففي الأدبيات السياسية العربية يمكن الوقوف على مصطلحات متنوعة ومتعددة وأحيانا متضاربة للدلالة على دراسة المستقبل. وقد كان هذا التنوع والتعدد نتيجة لقلة المحاولات العربية في هذا الميدان، ونتيجة لاقتصار المثقفين العرب على الترجمة من لغات مختلفة تستعمل مصطلحات غير متجانسة لتحديد مفهوم فن دراسة المستقبل. ففي الدول الأنجلوساكسونية يستعمل المهتمون بالموضوع مصطلحين أساسيين : Futurology وترجم إلى العربية بالمستقبلية، ثم Futurism وهو مصطلح استعمله العالم الأمريكي ألفن توفلر Alvin Toffler في كتابه الشهير "صدمة المستقبل" ويدل على حركة فنية أو اتجاه فني مفرط في معاداته لكل ما هو تقليدي (4). أما الناطقون باللغة الفرنسية فيستعملون مصطلح Futurologie وترجم إلى اللغة العربية بعلم المستقبل أو أحيانا أخرى المستقبلية، ثم لفظ Prospective الذي اخترعه لأول مرة عالم المستقبليات الفرنسي قاستون برجي Gaston Berger الذي يعني لغويا الفحص والتدقيق في الشيء أو الظاهرة بانتظام. ومن ثم يبدو أن الاستشراف في اللغة العربية أقرب إلى هذا المصطلح الفرنسي. إذ أن الاستشراف عند العرب " يعني تحديد النظر إلى الشيء بشكل يجعل الناظر أقوى على إدراكه واستنبائه ... ومن هنا كان استشراف المستقبل هو النظر إلى الزمن القادم ببصر حديد ونظر ثاقب بغية تصور الواقع المقبل انطلاقا من شرفة الحاضر واستيعابا لعبر الواقع الراحل" (5).

وانطلاقا من هذه الحقيقة يمكن التأكيد على أساس أن الاستشراف يبني على فهم وتحديد المتغيرات والعوامل التي كانت بمثابة المعالم الرئيسية لكل من الماضي والحاضر، ولكن ذلك لا ينفي إطلاقا ضرورة التكهن بالمتغيرات والعوامل غير المرئية والتي قد تبرز في أي محطة من محطات الزمن القادم لتؤثر في مشاهد وصور المستقبل. ومن هنا يبدو أن الاستشراف عبارة عن عملية متواصلة عبر الزمن ليس القصد منها تحديد تفاصيل المستقبل والتنبؤ به بقدر ما تهدف إلى اكتشاف البدائل المستقبلية المختلفة ثم توفير الوسائل والقدرات التي يمكن أن تحدث تغييرا في هذه البدائل بما يخدم المصلحة الوطنية للوحدة السياسية. ومن ثم فإن الاستشراف - كما عرفه د. إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون - "هو اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة والتي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، وعبر فترة زمنية مقبلة تمتد لأبعد من عشرين عاما، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر، ولاستكشاف أثر

دخول عناصر مستقبلية على المجتمع. بهذا الشكل فإن استشراف المستقبل لا يستبعد أيضا إمكانية استكشاف نوعية وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما، حتى يتكون مستقبله على نحو معين منشود" (6). وهو ما يعني أن عملية الاستشراف لا تتوقف عند حدود المستوى الثقافي والأكاديمي النظري الذي يهتم أساسا بتحديد بدائل المستقبل والعوامل المؤثرة في كل منها، بل يمتد إلى وصف الإمكانيات والوسائل الضرورية لإحداث التأثير المناسب على تلك البدائل حتى لا يتناقض حدوثها وتطورها مع المصلحة الوطنية للدولة.

تسعى نظرية العلاقات الدولية - كبقية نظريات العلوم الإنسانية - إلى توفير الوسائل المنهجية الكفيلة بتحسين إدراكنا وتحليلنا لظواهرها في أي وقت وفي أي مكان. لكن قوة ومقدرة هذه النظريات على تفسير ظواهر اجتماعية وقعت في بيئات وأزمنة مختلفة عن تلك التي أثرت على واضعي هذه النظريات تتلاشى منذ الوهلة الأولى من محاولة إسقاطها على هذه الظواهر. لذلك فإنه إذا كان من المفروض على النظرية العامة في العلاقات الدولية - كما أكد كنسي ورايت Quincy Wright - أن تساهم في فهم، استشراف، تقييم ومراقبة العلاقات بين الدول والأوضاع العامة للعالم (7)، فإنها لحد الآن لم تتمكن وضع الأسس العامة لتكوين نظرية خاصة بالاستشراف في العلاقات الدولية. وما تم تحقيقه في هذا المجال هو استعارة بعض الأدوات والتقنيات المنهجية من حقول أخرى مثل العلوم الاقتصادية.

إن تحديد مكانة الاستشراف في العلاقات الدولية يثير إشكاليات متعددة نابعة أساسا من حقيقة رئيسية تكمن في عدم اتفاق المنظرين حول طريقة موحدة لتصنيف نظرياتها. فإذا كان البعض يصنف هذه النظريات حسب مستويات التحليل التي توظفها، فإن البعض الآخر يصنفها تبعا لطبيعة المواضيع التي تعالجها. ومع ذلك فإن أهداف هذه الدراسة تدفعنا إلى تقادي الخوض في هذه المتاهات وتبني التصنيف الذي اعتمده س. هوفمان S. Hoffman. إذ يعتقد أن التحليل النظري في حقل العلاقات الدولية ينصب على دائرتين: دائرة الماضي ودائرة المستقبل. فتحليل الماضي هو نوع من التحليل الامبريقي (empirical) بينما تحليل المستقبل هو نوع من التحليل القيمي (normative) (8). يمكن أن تشمل دائرة الماضي كل النظريات التي تدخل في إطار المنهج التقليدي لتحليل العلاقات الدولية. أما دائرة المستقبل فتشمل كذلك جل النظريات التي يحتوي عليها المنهج أو الاتجاه السلوكي في العلاقات الدولية.

وعلى هذا الأساس يذهب البعض (9) إلى التأكيد إنه خلال العقدين الماضيين حاول اتجاهان من المدرسة السلوكية أو "القيمية" التركيز على ظروف وحالات التغير السريع الذي يشهده النظام الدولي وذلك من خلال استكشاف البدائل المختلفة لمستقبل العالم. فالاتجاه الأول يتمثل في البحوث السلمية التي تسلك منهاجا سلوكيا في محاولة البحث عن حلول للنزاعات الدولية وتفاذي احتمالات تصعيدها إلى مواجهات مسلحة. أما الاتجاه الثاني فيركز على النظام الدولي وما يرتبط به من مشاكل وتحديات مثل النمو الديموغرافي، النمو الاقتصادي، الثروة، البيئة وحقوق الإنسان، الخ. إن الاتجاهين

يذهبان أبعد من رصد وتحليل المظاهر العامة في العلاقات الدولية حيث يركزان كذلك على استشراف والتكهن بمستقبل الظواهر الاجتماعية عن طريق استبعاد كل المؤثرات التاريخية. لكن هذه المقاربة قد لا تلائم حقل الاستشراف كثيرا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية التراكمات التاريخية في التأثير على ظواهر وأحداث الحاضر والمستقبل.

ورغم عدم اتفاق المنظرين حول تصنيف نظريات العلاقات الدولية وحول تحديد مكانة الاستشراف ضمن هذه النظريات، فإن البحث عن الأدوات المنهجية والإبستمولوجية ما زال متواصلا. وإذا كان الإجماع بين المنظرين مستحيلا حول أولويات ومراحل البحث في المستقبلات، فإنهم يتفقون على أساس أن هذا البحث يجب أن يركز على (10):

- 1- التحديد والتحكم في القيم التي توجه البحث في المستقبلات مثل تفادي الحروب والتقليص من أعمال العنف، الرفاه الاجتماعي، الحرية والمشاركة الديمقراطية، والتوازن البيئي، الخ.
- 2- وصف واستكشاف أهم الاتجاهات المؤثرة في المستقبل مثل النمو الديموغرافي، التطور التكنولوجي وانتشار الأسلحة، الخ.
- 3- تحديد البدائل المستقبلية الممكنة وهي عملية مرتبطة بالحاضر ولكنها كثيرا ما تأخذ الطابع النظري والمثالي.
- 4- اختيار بديل من البدائل المستقبلية الممكنة الذي يبدو كأحسن اختيار لأنه يستجيب لاعتبارات المصلحة الوطنية.
- 5- تطوير الاستراتيجيات الانتقالية التي تسمح للإنسانية- من خلال مزيج من التغييرات الفردية والجماعية في السلوك الإنساني - تفادي الهياكل والعمليات التي تعيق تحقيق المستقبل المفضل.

لذلك فإن البحث في المستقبل يمكن أن ينبه المجتمعات إلى طبيعة التحولات البنوية التي قد تحدث داخل الوحدات السياسية القطرية أو داخل النظام الدولي، كما أنه يصف وأحيانا يحدد الشكل الملازم لكل افتراض أو تقدير للمستقبل بدل إغائه، ومن ثم يساعد على إعادة النظر في الخيارات والأهداف من خلال البدائل المتوفرة وبناء على خيارات وأهداف الأطراف الأخرى.

مناهج الاستشراف:

لقد تبلورت المحاولات الأولى في البحث عن مناهج خاصة باستشراف المستقبل نتيجة قصور ومحدودية المناهج التقليدية للتحليل والتوقع التي لا تستجيب إلا بقدر ضئيل للتحولات الهيكلية العميقة التي مست لب النظام الدولي المعاصر، كما أنها كذلك لا تواكب التطور الهائل في ظواهر الاعتماد المتبادل في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية والدولية. بحيث أن الطرق والمناهج التقليدية تفيد أكثر عند التعامل مع القطاعات الفرعية أو الجزئية في هذه الأنظمة. ولكن الاستشراف بمفهومه

المعاصر هو عبارة عن مقارنة شاملة لجل المتغيرات الجزئية والكلية، المتداخلة والمستقلة والتابعة لتحديد تطور ظاهرة اجتماعية معينة في فترة زمنية محددة. لذلك يمكن القول أن أسباب البحث عن المناهج الشمولية التي تسمح للاستشراف من تحقيق مآربه ترجع الى اعتبارين أساسيين (11):

الاعتبار الأول يكمن في تنوع وكثرة عوامل الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية وبينها وبين مختلف جوانب الاقتصاد الدولي. كما أن عوامل الترابط بين القطاعات المختلفة -على المستوى الداخلي والدولي- أصبحت كذلك تستدعي الاعتماد على منهج شمولي.

أما الاعتبار الثاني فيرجع إلى عدم قدرة الأطر المنهجية التقليدية على استيعاب التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستويين الداخلي والدولي. ومن هنا يمكن القول أن المحاولات المنهجية الجديدة تصبو إلى تحقيق منهج خاص بالتعامل مع مشاكل المستقبل، ذلك أن تعقيد وترابط وشمولية المتغيرات المؤثرة في البدائل المستقبلية تفرض على مناهج الاستشراف ضرورة الانفتاح على خيارات ومتغيرات متعددة.

ونظرا لسيطرة هذه الإشكالية على الجانب المنهجي للاستشراف، يعتقد المهتمون بهذا الموضوع أن عملية بناء المناهج يجب أن تفصل في مسألتين رئيسيتين: فعلى مستوى التحليل يجب تحديد عوامل التطور والتحول على المدى البعيد التي بإمكانها التأثير كليا ونوعيا على تطور النظام أو الظاهرة موضوع الدراسة، ومن ثم ضرورة تحديد العلاقة الجدلية بين المجموع أو الكل والأطراف الجزئية التي تساهم في تكوينه. أما على مستوى اتخاذ القرار فيقتضي الأمر استكشاف البدائل المستقبلية وكذلك السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير العلاقات داخل الكل وكذلك داخل الأجزاء التي تكونه (12). فالتركيز على المسألتين المذكورتين مع الأخذ بعين الاعتبار الاستشراف على أنه مسار متواصل يمكن أن يؤدي إلى تكوين فرضيات وتجربتها في الواقع ومن ثم الوصول إلى بداية تكوين النظرية في الدراسات المستقبلية.

لكن هذا الهدف يبدو صعب التحقيق لأن استشراف التحولات الهيكلية المحتملة في النظام الدولي وحدها تستدعي التركيز على ثلاثة مستويات من التحليل: يرتبط المستوى الأول بضرورة الأخذ بعين الاعتبار ديناميكية الاعتماد المتبادل على مستوى النظام الدولي والذي يستدعي ضرورة تحديد العلاقة بين استراتيجيات الأطراف المختلفة (الدول، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية). وقد يتطلب ذلك أحيانا تحديد العلاقة بين القطاعات الكلية المختلفة، ثم الارتباطات الموجودة بين الوظائف الاقتصادية الكلية (الإنتاج، الاستثمار، التجارة، ميزان المدفوعات، الخ). لذلك فاستشراف الارتباطات الدولية يثير جملة من العوائق المنهجية. وتزداد هذه المشاكل تعقيدا عند المرور إلى تحديد العلاقة بين تطور الكل وتطور الأجزاء التي تكونه كوسيلة لاستشراف التحولات الهيكلية المحتملة. أما على مستوى الدول القطرية

(الأجزاء التي تكون النظام الدولي) فيستلزم الأمر كذلك تشخيص واستكشاف الأنماط السلوكية واستراتيجيات الأطراف المختلفة التي يمكن أن يمتد تأثيرها إلى جوهر النظام الدولي. فهذه الأطراف لها مشاريع وتصورات مستقبلية متناقضة في أغلب الأحيان، وهو ما يضيف صعوبة منهجية أخرى للاستشراف في العلاقات الدولية. وأخيراً على مستوى الاستشراف القطاعي "prospective partielle" يفترض كذلك ضرورة تحديد العوامل المتداخلة والمؤثرة في العلاقة بين القطاعات المختلفة (السكان، المواد الأولية، الطاقة، الصناعة، الخ.) لأن التحولات التي تطرأ على هذه العلاقات لها ارتباط مباشر بالتحولات التي يمكن أن تحدث في النظام الدولي (13). وتضاف إلى هذه الصعوبات المنهجية المختلفة الناتجة عن تنوع وكثرة المتغيرات التي يجب التركيز عليها إذا أردنا بناء نظرية أو نظريات خاصة بالاستشراف حقيقة أخرى وهي أن كل مستوى من مستويات التحليل السالفة الذكر يتطلب مناهج وأدوات تحليل خاصة به.

إذا كان الاستشراف من ناحية المفاهيم والمصطلحات - كركيزة منهجية - فإنه يستعين بالتقنيات والمفاهيم المستعملة في الميادين العلمية الأخرى، فإنه يختلف عنها في المضمون والمقاربة والأهداف. فالاستشراف يختلف عن الإسقاط "projection" لكون الثاني يهتم بظواهر معروفة يمكن التعبير عنها في صيغة كميات، بينما الأول - رغم أنه يحتوي على هذه العملية - فإنه يذهب أبعد من ذلك بتركيزه على ظواهر ومتغيرات احتمالية وغير معروفة ووضع بدائل مستقبلية لمختلف تطوراتها. كما أن الاستشراف يتعدى حدود التخطيط "planification" الذي يركز على إحداث التغييرات التي يمكن التحكم فيها ومراقبتها من حيث الزمان والمكان. وأخيراً فإن الاستشراف يختلف عن التنبؤ أو التكهّن الكلاسيكي الذي يعلن عن الظهور القريب أو البعيد لحادثة معينة بناء على عامل الحدس والخبرة الذاتية للشخص القائم بهذه العملية (14). ومع ذلك فإن الاستشراف يعتمد في بعض الأحيان على هذه الطرق نظراً لعدم توصل المهتمين بالموضوع إلى ابتكار المناهج الخاصة بالاستشراف.

لذلك يمكن القول أن إشكالية المناهج الخاصة بالاستشراف يمكن أن تعالج من زاويتين أساسيتين (15): إذا كانت المناهج ترسم وتحدد طرق التفكير والتأمل في الظواهر الاجتماعية، فإنه يجب العمل على خلق قاعدة فكرية ونظرية تستلهم منها تلك المناهج قواعد وأسس عملها. أما الزاوية الثانية فتتعلق بضرورة بلورة إطار عام يعرف ويحدد المتغيرات الرئيسية في النظام الدولي وفي الأنظمة الفرعية التي تكونه وكيفية تداخلها وترابطها. وحتى تحقيق هذا الهدف يبقى الاستشراف في العلاقات الدولية يعتمد في كثير من الأحيان على تقنيات وأساليب منهجية مستعارة من حقول علمية متنوعة كالإقتصاد والرياضيات، الخ.

أدوات الاستشراف

تجدر الإشارة منذ البداية أن الأدوات المنهجية للاستشراف تبدأ بعملية البحث عن نظرية أو نظريات واضحة المعالم تساعد على فهم الظواهر الاجتماعية أثناء مراحل

تطورها. وأن أدوات التحليل والتقنيات الأخرى ما هي في واقع الأمر إلا وسائل بلورة هذه النظرية في الواقع العملي والتعبير عنها في صيغة كميات. فوجود إطار نظري تصوري يسمح للباحث في ميدان الاستشراف من تخطي عقبات منهجية مختلفة مثل بلورة إشكاليات البحث وفرضياته، ثم اختيار أدوات جمع المعلومات والمنهج الملائم لتجريبها في الواقع الاجتماعي. فانعدام نظريات مكتملة في ميدان الاستشراف - رغم اعتقاد البعض بوجود مدارس فكرية في هذا الحقل (16) - يشكل العقبة الرئيسية التي تعيق تطور البحوث العلمية في الاستشراف. لهذه الاعتبارات وجد المهتمون بالموضوع أنفسهم مضطرين إلى الاستعارة من حقول علمية مختلفة ومحاولة تطبيق أدوات التحليل فيها على موضوع الاستشراف. فباستثناء عملية بناء النماذج، فإن جل الأدوات والتقنيات الأخرى المستعملة في استشراف المستقبل مستعارة من حقول أخرى مثل الرياضيات (نظرية الاحتمالات)، العلوم الاقتصادية (نظرية اللعبة)، الخ. وبالتالي فإن الأدوات المنهجية في الاستشراف تحتوي على عملية بناء النماذج ثم مجموعة من التقنيات المستعارة.

إن عملية بناء النماذج تركز على عمل فكري وتصوري ولكنه غير عشوائي أو خيالي في علاقته مع الواقع الاجتماعي. حيث تنطلق هذه العملية من بناء نماذج افتراضية لأنظمة مختلفة (دولية، جهوية وفرعية أو وطنية) ترتبط فيها الأطراف بعلاقات معينة وبمعايير تجانس وتباين متعددة. ويتم هذا بهدف تحديد واستكشاف عمل هذه الأنظمة في اتخاذها لمسارات وبدائل مستقبلية مختلفة. وفي مرحلة لاحقة يمكن رصد العوامل والمتغيرات المؤثرة في العلاقات بين أطراف النظام وبينها وبين جهات وأطراف أخرى أعضاء في أنظمة أخرى. ومن خلال ذلك يمكن وضع سلسلة من الافتراضات والاحتمالات للتغيير المرتقب في وظيفة وبنية النظام (17). ويؤدي كل هذا العمل النظري إلى تحضير الأرضية لمتخذي القرار من أجل التدخل الواعي والمقصود لتوجيه المستقبل وفق ما يخدم المصلحة الوطنية، أو على الأقل التحضير والاستعداد للتعامل مع بدائل المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن حقل الاستشراف قد عرف ظهور جيلين من نماذج استشراف المستقبل: الجيل الأول والذي يحاول دراسة العالم كوحدة واحدة، بينما يمثل الجيل الثاني في تلك النماذج التي تقسم العالم إلى مناطق جغرافية تجمع بينها مجموعة من العوامل والاعتبارات. وسوف نركز في هذه المحاولة المنهجية على مثال من كل جيل من الجيلين المذكورين.

الجيل الأول: أوضح مثال للنماذج التي تعالج العالم كوحدة واحدة هو نموذج نادي روما الذي عكس إلى حد كبير الاهتمامات والانشغالات التي انبثقت عن أزمة الطاقة وما صاحبها من ركود اقتصادي في الدول الغربية في منتصف السبعينيات. لذلك ساهم المهتمون بالاستشراف في الدول الرأسمالية المتطورة إلى بناء سلسلة من النماذج تهدف جميعها إلى تحديد الصيغ والطرق الملائمة لاختيار السياسات الضرورية للإبقاء على رفاهية وازدهار النسق العالمي عن طريق منع حدوث الأزمات الاقتصادية المتوقعة. وقد اعتبر العالم في هذه النماذج كتلة واحدة تفصل بين أعضائها حدود طبيعية ثابتة.

كما أنها تحتوي على أنساق فرعية تتفاعل فيما بينها لتكون النسق العالمي. وتنتهي هذه السلسلة من النماذج إلى نتائج متشائمة، حيث تعتقد أن النمو الاقتصادي في بعض الأنساق الفرعية يصطدم بمشاكل وعقبات تعاني منها أنساق فرعية أخرى، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض مستوى ونوعية الحياة. ولتفادي هذه الأخطار التي تهدد ببيان النسق العالمي تقترح هذه النماذج ضرورة التدخل الواعي والمقصود لوضع حد للمشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث مثل ضبط النمو السكاني، ترشيد الآلة الاقتصادية، القضاء على مظاهر الفساد، الخ (18). وتدعي هذه السلسلة من النماذج العلمية المطلقة وعدم التأثير بالخلفيات الإيديولوجية.

الجيل الثاني: على عكس النماذج الأخرى - سواء كانت كلية أو فرعية - التي تدعي العلمية والحياد الإيديولوجي، فإن نموذج مؤسسة باريلوتشي الذي تم بناءه بالأرجنتين يعترف منذ البداية بأن له موقفا عقائديا، إذ يرى أن الأحوال المزرية التي تعيشها أغلبية سكان العالم وكذا احتمالات انهيار النسق العالمي إنما ترجع إلى أشكال الاستغلال الجائرة التي تمارسها دول الشمال على دول الجنوب. ويعتقد أصحاب هذا النموذج أنه يمكن تحسين ظروف معيشة البشرية وإشباع حاجاتها الأساسية إذا ما تم اعتماد سياسات جديدة في إدارة العلاقات بين الشمال والجنوب. يقسم هذا النموذج العالم إلى أربعة مناطق فرعية، واحدة منها للدول المتقدمة والثلاثة الأخرى لدول العالم الثالث. ثم يقسم كل منطقة أو نسق فرعي إلى أنساق جزئية أخرى (السكان، الغذاء، تخصيص الموارد، الخ. ويخلص هذا النموذج إلى نتيجة أساسية وهي أنه لتفادي الانهيار يجب تغيير أشكال وأنماط الارتباط بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث في إطار نظام اقتصادي دولي جديد (19).

ومن خلال هذه الإطلالة على تقنية النماذج في استشراف المستقبل في العلاقات الدولية، يبدو أنه رغم اختلاف خلفيات وأساليب وأهداف هذه النماذج فإنها تلتقي في مجموعة من الركائز أهمها:

- (1) تحديد المتغيرات الكلية والوسطية والجزئية التي تؤثر في استقرار أو تغير النظم الفرعية ثم النظام الدولي.
- (2) توضيح الآليات التي تمكن من الإبقاء على ثبات وتوازن النظام أو تحسينه.
- (3) إيجاد الغطاء الإيديولوجي والأخلاقي الذي يسمح بتدخل القوى الخارجية للحيلولة دون حدوث الكارثة.
- (4) التأكيد على الطبيعة التحولية للنظم بمختلف أنواعها.

أما المجموعة الثانية من الأدوات المنهجية المستعملة في الاستشراف فتتمثل في تلك التقنيات المستعارة من حقول علمية أخرى. ونظرا لكثرة وتنوع وتعقيد هذه التقنيات، فإننا سوف نلجأ إلى التعرض إليها بشيء من الإيجاز والاختصار.

أولا- تقنية السيناريوهات: تدخل هذه التقنية ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية. وكغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا

تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحركة في كل مسار من هذه المسارات، كالقول مثلا هل تزداد ظاهرة الصراع أم تتراجع أو هل يتجه العالم نحو التكامل أم التفكك؟ لذلك فالسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر الدولية انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر (20). ومن ثم يمكن القول أن السيناريو هو عبارة عن "لعبة فرضيات" تمكن من فهم التحولات النبوية التي قد يتخذها تطور نسق معين. وعادة ما تتم عملية إعداد السيناريو وفقا للخطوات العملية التالية:

- تنصب المرحلة الأولى على جمع المعلومات والحقائق والبيانات المرتبطة بالظاهرة موضوع الدراسة , وتستقى هذه المعلومات من الوضع الحاضر للظاهرة.

- أما في المرحلة الثانية فيتم تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة وذلك بناء على المعطيات والحقائق التي تم رصدها في المرحلة الأولى. وفي هذه المرحلة تحدد المتغيرات المختلفة المؤثرة في تطور الظاهرة وترتب وفقا لأهميتها إلى متغيرات رئيسية ومتغيرات ثانوية. وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار احتمال ظهور متغيرات استثنائية أو فجائية والتي قد يتوقف عليها مسار تطور الظاهرة الدولية. ولذلك ففي هذه المرحلة يتم الفصل في اتجاه مسار تطور الظاهرة في المستقبل (اتجاه خطي، اتجاه إصلاحي، اتجاه تحولي أو راديكالي).

- وأخيرا، فإن المرحلة الثالثة من إعداد السيناريو ترتبط برصد واستكشاف مختلف النتائج والآثار التي قد تترتب عن تحقيق إحدى اتجاهات تطور الظاهرة في المستقبل.

أما من حيث أنواع أو أصناف السيناريوهات، فتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع (21).

- السيناريو الإتجاهي أو الخطي: وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة الدولية في المستقبل. وهذا يستلزم كذلك استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة. وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي "projection linéaire" لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.

- السيناريو الإصلاحي: على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغييرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة. وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحركة في تطور الظاهرة. وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

- السيناريو التحولي أو الراديكالي: يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة الدولية، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة "Rupture" مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة. ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة. وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغييرا جذريا.

ويمكن حصر فوائد استعمال تقنية السيناريوهات في التنبيه بطبيعة المشاكل والنتائج التي تترتب عن اختيار مسار معين من مسارات تطور الأحداث والظواهر الدولية، مما يساعد على إصلاح أو تكييف القرارات السياسية أو حتى التراجع عنها في حالة ما إذا اقتضت الضرورة ذلك. كما أنها تساعد على التعبئة لمواجهة الآثار التي قد تنجم عن حدوث مسار معين. وأخيرا فإن هذه التقنية قد تفيد في تحديد وكشف السياسات التي تؤدي إلى الأزمة.

ثانيا: تقنية ديلفي: سميت هذه التقنية بهذا الاسم نسبة إلى معبد يوناني قديم كان الكهان ورجال الدين والعرافون يلتقون فيه لممارسة نوع من التكهّن بمستقبل الظواهر الاجتماعية ولكن يشترط أن تتوفر في هؤلاء بعض الاعتبارات المعرفية والدينية والاجتماعية، بحيث أن من خلال الاتجاه العام لأراء المشاركين في هذه العملية يمكن رسم وتحديد الأفق المستقبلية للظاهرة موضوع التكهّن. لذلك فإن هذه التقنية أصبحت تعتمد فيما بعد على الآراء التي تقدمها مجموعات معزولة من الخبراء والمختصين بشأن ظواهر دولية معينة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتم اللجوء إلى طرق الاستبيان التي تركز على توجيه مجموعة من الأسئلة المكتوبة للخبراء حول الوضع المستقبلي للظاهرة الدولية. وأحيانا يمكن الاعتماد على مجموعات متعددة من الخبراء على مراحل وأدوار مختلفة، ومنه اختيار الإجابة الأكثر احتمالا بناء على عملية حسابية معقدة لمعدلات الآراء المقدمة.

لقد استعملت هذه التقنية بكثرة من طرف المدرسة الأمريكية للدراسات المستقبلية وذلك لمجموعة من الاعتبارات منها قوة وتطور وسائل الاتصال الأمريكية مما يسهل عملية الاعتماد على أكبر عدد من المختصين في مختلف مراكز البحث والجامعات الأمريكية، ثم توفر العدد الكافي من الخبراء والإمكانات الكفيلة بتحقيق هذه التقنية (22). ويسعى الأمريكيون من خلال استعمال هذه التقنية إلى استخراج وتحديد أقوى الاحتمالات والتوقعات من الآراء المتباينة حول موضوع معين في الشؤون الداخلية أو الخارجية. أما مراحل تطبيق هذه التقنية في الدراسات المستقبلية فتتمثل في الآتي: المرحلة الأولى، ففيها يتم التركيز على اختيار مجموعات من الخبراء والمختصين في موضوع تم اختياره مسبقا. ويشترط أن يكون لدى هؤلاء الأشخاص معرفة ودراية بالجانبين النظري والعملي للموضوع. ففي الجانب النظري، يقتضي الأمر إلمامهم بالنظريات العامة والمسلمات والفرضيات وحتى البحوث العلمية التي يمكن أن تفيد في

تفسير ديناميكية التطور للظاهرة. أما بالنسبة للجانب العملي، فيقتضي الأمر توفرهم على البيانات والإحصائيات الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أنه في غالب الأحيان - نظرا لما تقتضيه الدقة في الدراسات المستقبلية - يلجأ المعنيون بهذه التقنية إلى تجزئة المواضيع والظواهر الدولية إلى أجزاء فرعية تختص كل مجموعة من الخبراء بجزء واحد من هذه الظاهرة.

المرحلة الثانية: تتعلق هذه المرحلة بالجانب الزمني للظاهرة موضوع الدراسة. فأحيانا يعتمد على تحديد السنة التي يراد معرفة تطورات الظاهرة أثناءها كالقول مثلا كيف تكون صورة الصراع العربي - الصهيوني سنة 2020؟ وأحيانا أخرى يترك تحديد السنة أو الفترة الزمنية مفتوحا بحيث يتم تحديد البعد الزمني بناء على إجابات الخبراء والمختصين كالقول مثلا متى تحدث ظاهرة دولية معينة؟

المرحلة الثالثة: هنا يركز العمل على توجيه سلسلة من الاستبيانات تحتوي على مجموعة من الأسئلة مرتبطة بالموضوع المختار وبالاحتمالات المختلفة لتطوره في المستقبل وأسئلة أخرى متعلقة بالأسباب التي تكمن وراء حدوث كل احتمال. ومن خلال كل ذلك وبعد تكرار طرح هذه الأسئلة على مجموعات الخبراء بعد تعرفهم على إجابات غيرهم يمكن فرز ثم حساب الأجوبة واستخراج النسبة الوسطية منها، وهي التي تمثل أقوى التوقعات.

إذا كانت تقنية السيناريوهات أو ديلفي تعتبر الأكثر استعمالا عند استشراف مستقبل الظواهر الدولية، فإن هناك الكثير من التقنيات الأخرى التي يمكن الاستعانة بها لتحقيق هذا الغرض. فالباحث في هذا الميدان قد يلجأ إلى نظرية اللعبة لمعرفة طبيعة الاستراتيجيات وحتى الأفعال التي تتخذها الدول في حالة حدوث احتمال معين. ذلك أن هذه النظرية تعتبر بمثابة النموذج الذي يوضح كيف يتصرف صانع حين حدوث ظواهر وأزمات في العلاقات الدولية (23). وقد يلجأ المهتم بميدان العلاقات الدولية إلى استعمال تقنية المحاكاة لمعرفة شكل ومحتوى تصرف صانع القرار عندما يواجه مسألة دولية معينة، لأن هذه التقنية تهتم بوضع منهج مصطنع وافتراضي مرتبط بظاهرة دولية معينة أو بحالة نزاع وذلك من أجل التنبؤ بالاحتمالات المستقبلية لها.

خاتمة

يبدو أن الاستشراف في العلاقات الدولية يصبو إلى تحقيق هدفين أساسيين: يتمثل الأول في بناء إطار فكري يهتم بتفسير وتحديد طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجه التطور الإنساني في المستقبل. ويتمثل الثاني في توجيه القادة السياسيين وتحضيرهم لمواجهة البدائل المستقبلية المختلفة عن طريق رصد وتوظيف الإمكانيات والشروط المطلوبة للوصول إلى تحقيق البديل المناسب.

ومع ذلك فإن الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى بناء مدرسة فكرية ذات طابع خاص لم تتوصل إلى حد الآن إلى ابتكار الأدوات المنهجية والتقنيات التي تمكنها من

تحقيق مآربها. الأمر الذي دفع المهتمين بهذا الميدان إلى استعارة هذه الأدوات والتقنيات من حقول أخرى. والغريب في الأمر أنه إذا كان الكثير من المنظرين في العلاقات الدولية يصنفون الاستشراف ضمن النظريات السلوكية السلمية، فإنهم استعاروا تقنيات ونظريات تتناقض والطبيعة السلمية للاستشراف مثل الدراسات الاستراتيجية التي ارتبطت منذ ظهورها بظواهر الحرب والتسلح وسياسات الدفاع، الخ.

وتأسيسا على ذلك، يمكن القول أنه رغم قدم الاستشراف في العلاقات الدولية، ورغم أهميته البالغة، فإن المجهودات الأكاديمية في هذا الميدان تحتاج إلى عملية إبتكارية وتنظيمية واسعة النطاق لأن الجانب المنهجي - وهو الأساس - غير واضح المعالم. الأمر الذي أدى أحيانا إلى تضارب وجهات النظر حول الموضوع وغموضها وتعقيدها مما لا يسمح من تطور هذا الحقل الفرعي من حقول العلاقات الدولية. لذلك يبدو أن ما تم تحقيقه في هذا الموضوع لا يرقى إلى مستوى النظرية إذ لا يتعدى نطاق مستوى ما قبل النظرية "pre-theory".

هوامش الدراسة

1. المهدي المنجرة، ندوة الجزائر حول قضايا المستقبل الإسلامي، مركز دراسات المستقبل الإسلامي بمساعدة مركز الدراسات الإستراتيجية الشاملة، ماي 1990، ص. 14.
2. نفس المرجع، ص. 22.
3. J. Dougherty and R. Pfaltzgraff, "Contending Theories of International Relations", New York, Harper and Row Publishers, 1981, pp.564-565.
4. أنظر: Alvin Toffler, Future Shock, New York, Bantam Books, 1990.
5. ندوة الجزائر حول قضايا المستقبل الإسلامي، مرجع سابق، ص. 8.
6. د. إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص. 23.
7. Dougherty and Pfaltzgraff, Op.cit., p.22.
8. د.إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987، ص. 38.
9. Dougherty and Pfaltzgraff, Op.cit., p.48.
10. Ibid. p. 39.
11. J. Lesourne et D. Malkin, "L'exercice interfutur : réflexions méthodologiques", Futuribles, n°26, sep. 1979, pp.29-31.
12. Ibid. pp.25-26.
13. Ibid. pp.36-37.
14. J. Bandot, "La prospective sociale : Institut de Recherche des Nations Unies pour le Développement Social", Rapport N°70.19, Genève, 1970, p.1.
15. Ibid. pp.12-14.
16. أنظر د. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، شركة الشهاب، ص. ص. 16-23.
17. نفس المرجع، ص. ص. 24-25.
18. د. إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، صور المستقبل العربي، مرجع سابق، ص. 34.

19. نفس المرجع، ص.ص.39-42.
20. A. Sergiev, "La Prévision en Politique", URSS, Edition Du Progrès, 1978, p.78.
21. أنظر د. وليد عبد الحى، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، مرجع سابق.
22. A. Sergiev, "La Prévision en Politique", Op. Cit. pp.79-80.
23. أنظر في هذا الصدد :
A. Rapport. Fights Games and debates. University of Michigan Press, 1974. □